

Distr.: General
15 July 2018
Arabic
Original: English

المجلس



الدورة الرابعة والعشرون
دورة المجلس، الجزء الثاني
كينغستون، ١٦-٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٨
البند ١٢ من جدول الأعمال
تقرير رئيس اللجنة القانونية والتقنية عن
أعمال اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين

تقرير رئيس اللجنة القانونية والتقنية عن أعمال اللجنة في الجزء الثاني من دورتها الرابعة والعشرين

أولا - مقدمة

- ١ - عُقد الجزء الثاني من دورة عام ٢٠١٨ للجنة القانونية والتقنية للسلطة الدولية لقاع البحار في الفترة من ٢ إلى ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٨.
- ٢ - وحضر الجلسات سبعة وعشرون عضوا من أعضاء اللجنة. ولم يتمكن تيوفيل ندوغسا مبارغا من الحضور. وقدم أندريس سيباستيان روخاس وجون وو استقالتهما في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٨، على التوالي. وحريا على الممارسة السابقة، شارك في الجلسات شانغشيونغ يانغ بصفته أحد مرشحي حكومة جمهورية الصين الشعبية للانتخاب لملء الشواغر في اللجنة.

ثانيا - أنشطة المتعاقدين

ألف - تنفيذ برامج التدريب في إطار عقود الاستكشاف وتوزيع فرص التدريب

- ٣ - في ٢ تموز/يوليه، استمعت اللجنة إلى إحاطة بشأن اختيار المرشحين للاستفادة من برامج التدريب منذ الجزء الأول من دورة عام ٢٠١٨، الذي عُقد في الفترة من ١٢ إلى ٢٣ آذار/مارس، حيث تمت الموافقة على أن يعمل الفريق الفرعي المعني بالتدريب مع الأمانة في فترة ما بين الدورات لتحديد المرشحين المناسبين للاستفادة من فرص التدريب. وقد تم اختيار سبعة من المرشحين الأوائل وستة من



المرشحين البديلين في فترة ما بين الدورات استنادا إلى توصيات الفريق الفرعي المعني بالتدريب. وفيما يلي فرص التدريب المذكورة:

(أ) برنامج زمالة مقدم من شركة Global Sea Mineral Resources (GSR) عملا بالعقد الذي أبرمته بشأن العقيدات المتعددة الفلزات بهدف متابعة برنامج مدته سنتان للحصول على درجة الماجستير في العلوم والإدارة المتصلة بالبحار والبحيرات (المحيطات والبحيرات) ابتداء من الربع الثالث من عام ٢٠١٨؛

(ب) ست فرص للتدريب النظري والتدريب في عرض البحر مقدمة من مؤسسة يوجورجيوولوجيا (مؤسسة الإنتاج الجنوبية للعمليات الجيولوجية البحرية) في إطار برنامجها التدريبي للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ عملا بالعقد الذي أبرمته بشأن العقيدات المتعددة الفلزات.

٤ - وفي الجزء الأول من دورة عام ٢٠١٨، كانت اللجنة قد دعيت إلى اختيار ١١ مرشحا إضافيا للاستفادة من ثلاثة برامج تدريبية يقدمها ثلاثة متعاقدين عملا بعمود الاستكشاف التي أبرمها مع السلطة الدولية لقاع البحار. واستنادا إلى مقترحات الفريق الفرعي المعني بالتدريب، اختارت اللجنة ١١ من المرشحين الأوائل و ١١ من المرشحين البديلين. وفيما يلي فرص التدريب المذكورة:

(أ) خمسة برامج للتنسيب في عرض البحر تقدمها شركة تنمية موارد أعماق المحيطات في إطار برنامجها التدريبي لعام ٢٠١٩؛

(ب) برنامجان للتنسيب في إطار التدريب الداخلي في عرض البحر تقدمهما شركة Global Sea Mineral Resources NV (GSR) في بداية عام ٢٠١٩ عملا بالعقد الذي أبرمته بشأن العقيدات المتعددة الفلزات؛

(ج) أربعة برامج للتنسيب في عرض البحر تقدمهما شركة منميتالز الصينية (China Minmetals Corporation (CMC)، موزعة كالتالي: اثنان في عام ٢٠١٨ واثنان في عام ٢٠١٩.

٥ - وترد تفاصيل عمليات الاختيار في الوثيقة ISBA/24/LTC/9.

باء - التقارير السنوية المقدمة من المتعاقدين

٦ - نظرت اللجنة في ٢٧ تقريرا سنويا عن الأنشطة التي اضطلع بها المتعاقدون في عام ٢٠١٧، فلاحظت أن اثنين من المتعاقدين لم يكونا بحاجة إلى تقديم تقارير في ذلك الوقت عن أنشطتهما المضطلع بها في عام ٢٠١٧ لأن العقود كانت قد وُقِّعت. ومن بين التقارير التي جرى استعراضها، كانت ١٧ تقريرا تتعلق باستكشاف العقيدات المتعددة الفلزات، و ٦ تقارير تتعلق باستكشاف الكبريتيدات المتعددة الفلزات، و ٤ تقارير تتعلق باستكشاف قشور المنغنيز الحديدي الغنية بالكوبالت. وجرى على الممارسة السابقة، أنشأت اللجنة ثلاثة أفرقة عاملة لاستعراض الجوانب الجيولوجية والتكنولوجية والبيئية والقانونية والمالية والتدريبية للتقارير السنوية. وإضافة إلى التعليقات المحددة التي أبدتها اللجنة بشأن كل تقرير والتي سيحيلها الأمين العام للسلطة إلى المتعاقد المعني، أبدت اللجنة التعليقات العامة التالية:

(أ) تبين للجنة أن معظم المتعاقدين قد استوفوا متطلبات الإبلاغ بموجب البنود الموحدة للعقود. غير أنه في بعض الحالات لم يف المتعاقدون تماما بالتزامهم التعاقدية؛

(ب) لم يبلغ أحد المتعاقدين مرة أخرى، خلال الفترة قيد الاستعراض، عن أي أعمال فنية، بينما استمر ثلاثة من المتعاقدين في عدم الأخذ بتوصيات اللجنة؛

(ج) ترحب اللجنة بطريقة عرض الأغلبية الساحقة من المتعاقدين للتقارير السنوية المنظمة تنظيمًا جيدًا والتي تتقيد بالنموذج الذي أصدرته في عام ٢٠١٥ (ISBA/21/LTC/15). بيد أن العديد من المتعاقدين يخلطون البيانات المبلغ عنها في مجالين من مجالات العقود أو من قبل عدة متعاقدين. وتذكّر اللجنة المتعاقدين بأن الالتزامات التي تنشأ بموجب كل عقد على حدة هي التزامات مستقلة عن بعضها البعض. فيجب الإبلاغ عن كل عقد على حدة بشكل مستقل، ولا يمكن لبرنامج عمل نُقِد في إطار أحد العقود أن يفي بالالتزامات متعاقد في إطار عقد آخر. ويوجّه انتباه المتعاقدين إلى واجب تقديم جميع البيانات البيئية والجيولوجية المبلغ عنها في شكل رقمي ذي إسناد جغرافي مكاني يتوافق ومتطلبات السلطة الدولية لقاع البحار (انظر ISBA/21/LTC/15، المرفق الرابع)؛

(د) قدّم معظم المتعاقدين البيانات المالية بالشكل الذي أوصت به اللجنة. وقد وجّه انتباه الأمين العام إلى المتعاقدين الذين لم يتبعوا الشكل الموصى به، وطُلب إليه تذكير المتعاقدين بتقديم تقاريرهم المالية وفقا للشكل الموصى به. وتلاحظ اللجنة كذلك أن عددا من المتعاقدين لم ينفق الأموال بمستويات الإنفاق المقدرة، حيث بلغ العجز أحيانا نسبة ٨٠ في المائة؛

(هـ) ترحب اللجنة بكون أداء معظم المتعاقدين جيد جيدا في هذا المجال من التدريب. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى تذكير المتعاقدين بتنفيذ التزامهم فيما يخص البرامج التدريبية المتفق عليه مع الأمين العام كجزء من خطة عملهم؛

(و) تلاحظ اللجنة ارتفاع عدد الرحلات الاستكشافية التي أجريت في عام ٢٠١٧ (١٤) والأيام التي تقضى في البحر (أكثر من ١٠٠٠)؛

(ز) تلاحظ اللجنة أن النظام المتبع في السلطة لتصنيف الموارد يجري اعتماده من قبل المتعاقدين كبرامج متطورة للاستكشاف. وتشير اللجنة إلى أن عملية تحديد الموارد المشار إليها أو التي جرى قياسها من المتوقع أن يستكملها جميع المتعاقدين بحلول نهاية مدة عقد الاستكشاف؛

(ح) ترى اللجنة أن الانتهاء من عمليات مسح الأعماق البحرية العالية الاستبانة على نطاق الملائم للمساعدة في تنفيذ خطط عمل الاستغلال مستقبلاً يكتسي أهمية خاصة للمتعاقدين الذين دخلوا في فترة تمديد. وترحب اللجنة بالبحث من أجل تفعيل عملية تطوير التعدين في قاع البحار، ولا سيما الدراسات والتجارب الميتالورجية التي تجرى فيما يخص تكنولوجيات استخراج الأنواع الثلاثة من الموارد البحرية؛

(ط) تلاحظ اللجنة أن بعض المتعاقدين، في ظل التقدم بمعدله الحالي، معرضون لخطر أن يصبحوا عاجزين عن الوفاء بالتزاماتهم الأولية لفترة السنوات الخمس الأولية من خطة العمل المقررة في عقد الاستكشاف الصادر عن اللجنة. ويسري الالتزام بالوفاء بالتعهدات الواردة في عقد الاستكشاف على جميع المتعاقدين سواسية ويخضع لمراقبة اللجنة؛

(ي) البيانات المقدمة من العديد من المتعاقدين بيانات جيدة، إلا أن عددا منهم لم يوفر بيانات رقمية في العام الماضي. ومن المشاكل الجارية التي يتعين على بعض المتعاقدين التصدي لها

الإحجام عن تقديم البيانات قبل صدورها في منشورات علمية مستقلة أو حيث يتم جمعها في إطار برنامج للبحوث الدولية. وتؤكد اللجنة للمتعاقدين أن البيانات يجب أن تقدّم بموجب شروط العقد، وتلاحظ أن البيانات يمكن أن تعامل على أنها سرية لفترة ما عند اللزوم أو الاقتضاء؛

(ك) أحرز معظم المتعاقدين تقدماً كبيراً في جمع أو تحليل البيانات البيئية الأساسية، وأحرزوا مزيداً من التقدم في تحليل البيانات الموجودة أو الجديدة أو قاموا، في بعض الحالات، بتقييم البيانات السابقة وإجراء استعراض لسنوات عديدة من جمع البيانات بما يدعم الجهود المبذولة في المستقبل في مجال أخذ العينات. ولم يجرز اثنان من المتعاقدين أي تقدم في تحقيق الأهداف البيئية لمدة سنتين على التوالي؛

(ل) أبدت اللجنة ارتياحها عموماً لنوعية الدراسات البيئية التي يجري الاضطلاع بها. فجميع المتعاقدين يتبعون، إلى حد كبير، المنهجية كما ترد بتفصيل في التوصيات التوجيهية للمتعاقدين لتقييم الآثار البيئية المحتملة الناشئة عن استكشاف المعادن البحرية في المنطقة (ISBA/19/LTC/8). ورغم أن الاهتمام في الدراسات البيئية، ولا سيما فيما يتعلق بالتجمعات الأحيائية، يظل متركزاً على البيانات في قاع البحر، تلاحظ اللجنة تزايد كمية ما يؤخذ من العينات من المياه المتوسطة العمق، ولا سيما في بيئات قشرة المنغنيز الحديدي الغنية بالكوبالت. وبرزت من جديد بعض الإشكالات تتعلق بأحجام العينات الصغيرة وعدم كفاية أعداد محطات أخذ العينات لوصف التغيير البيئي في بعض المناطق، إضافة إلى بعض التباينات في المنهجية أو معدات أخذ العينات التي قد تحد من التحليلات التي تجري على النطاق الإقليمي؛

(م) أحيط بعض المتعاقدين علماً على نحو أقل من المتوقع بالتقييم الذي أجرته اللجنة للتقارير السنوية السابقة. فاللجنة تبذل جهداً كبيراً لاستعراض التقارير وتسدي مشورة بناءة للمتعاقدين حيث ترى اللجنة إمكانية إدخال تحسينات على جمع البيانات البيئية أو تحليلها. ورغم أن اللجنة تسلّم بأن المسؤولية عن تنفيذ خطة العمل تقع على عاتق المتعاقد، فإنها ستواصل إسداء المشورة إلى المتعاقدين لضمان أن تكون البيانات الأساسية التي تُجمع ذات جودة عالية قدر الإمكان؛

(ن) تلاحظ اللجنة وتؤيد استمرار اتجاه التعاون بين المتعاقدين، في مجالات شتى من قبيل توحيد المقاييس في المنهجية والتحليل، والصلات بين المتعاقدين من العلماء وبرامج البحوث الدولية، وأخذ العينات في المناطق ذات الأهمية البيئية الخاصة ومناطق الاستكشاف، وتقاسم وقت السفن بين المتعاقدين.

٧ - ويوصى بأن يقوم الأمين العام بإبلاغ كل متعاقد بمختلف الإشكالات التي حُددت خلال الاستعراض وبأن يطلب من المتعاقدين المعنيين معالجة تلك الإشكالات.

جيم - تقرير عن الاستعراضات الدورية لتنفيذ خطط العمل المتعلقة بالاستكشاف

٨ - في ٢ تموز/يوليه ٢٠١٨، أحاطت اللجنة علماً بالتقرير المتعلق بالاستعراضات الدورية لتنفيذ خطط العمل المتعلقة بالاستكشاف (انظر ISBA/24/LTC/8)، ورحبت بالدعوة الصادرة عن الأمين العام إلى استعراض التقارير وغيرها من المعلومات التي قدمها المتعاقدون، وتقديم ما قد يلزم من التوصيات لمساعدته على الوفاء بمسؤولياته المنصوص عليها في الأنظمة، بما في ذلك تقديم توصيات بشأن أية بيانات ومعلومات إضافية قد تكون ضرورية لأغراض الاستعراضات. وستنظر اللجنة في سبل تفعيل تلك الدعوة في دورتها القادمة، في آذار/مارس ٢٠١٩.

ثالثا - الأنشطة التنظيمية التي تقوم بها السلطة

ألف - النظر في مشروع نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة الدولية لقاع البحار واعتماده

٩ - كرسّت اللجنة الأسبوع الأول من الاجتماعات لإجراء استعراض لمشروع نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة (انظر ISBA/24/LTC/WP.1 و ISBA/24/LTC/WP.1/Add.1)، الذي يعكس المناقشات التي أجزتها اللجنة خلال اجتماعاتها لشهر آذار/مارس ٢٠١٨، إلى جانب استعراض للمذكرة التي أعدتها الأمانة بشأن مشروع النظام (انظر ISBA/24/LTC/6). وقد أتاحت اللجنة نص مشروع النظام المنقح (انظر ISBA/24/LTC/WP.1/Rev.1) لينظر فيه المجلس. إضافةً إلى ذلك، وبناءً على طلب المجلس (انظر ISBA/24/C/8، الفقرة ٢٠)، أعدت اللجنة مذكرة إحاطة للمجلس عن المسائل التي تتطلب من اللجنة المزيد من الدراسة والمسائل التي تطلب من المجلس أن يصدر بشأنها توجيهات وإرشادات (انظر ISBA/24/LTC/20).

باء - التوصيات التوجيهية للمتعاقدين لتقييم الآثار البيئية المحتملة الناشئة عن استكشاف المعادن البحرية في المنطقة الدولية لقاع البحار

١٠ - في ١٢ تموز/يوليه، نظرت اللجنة في النسخة المنقحة لمشروع التوصيات التوجيهية للمتعاقدين لتقييم الآثار البيئية المحتملة الناشئة عن استكشاف المعادن البحرية في المنطقة (ISBA/19/LTC/8)، ووافقت على العمل بشأن المشروع واعتماده فيما بين الدورات، وتقديم التوصيات المنقحة النهائية إلى المجلس في دورته لشهر آذار/مارس ٢٠١٩.

رابعا - وضع خطط أخرى للإدارة البيئية في المنطقة

١١ - في ١٠ تموز/يوليه، أبلغت الأمانة عن نتائج حلقة عمل كينغداو التي عُقدت في أيار/مايو ٢٠١٨ بشأن وضع خطط الإدارة البيئية الإقليمية لاستغلال قشور المنغنيز الحديدي الغنية بالكوبالت في شمال غرب المحيط الهادئ، وحلقة عمل شتشتيسين التي عُقدت في حزيران/يونيه ٢٠١٨ بشأن وضع خطط الإدارة البيئية الإقليمية لاستغلال الكبريتيدات المتعددة الفلزات في مناطق حيد الوسط المحيطي. وستصدر نتائج حلقتي العمل في شكل دراسة تقنية عن السلطة. وأنتت اللجنة على المشاركين في حلقتي العمل لوضعهم خرائط طريق لإعداد خطط الإدارة البيئية الإقليمية. وأشار إلى أنه عند إعداد خطط الإدارة البيئية الإقليمية، ينبغي استخلاص الدروس من تنفيذ الخطط القائمة في منطقة كلاريون - كليبرتون. وأشار بعض الأعضاء أيضا إلى أن النطاق الجغرافي لهذه الخطط ينبغي أن يراعي ما يناسب من الأحوال البيئية والجغرافيا الأحيائية الإيكولوجية. وأشار إلى أنه عند وضع خطة للإدارة البيئية الإقليمية، ينبغي إيلاء الاعتبار للتعاون مع الدول الساحلية لاستغلال قشور المنغنيز الحديدي الغنية بالكوبالت في شمال غرب المحيط الهادئ. أما احتمال استخدام البيانات التاريخية في إعداد هذه الخطط فمن الممكن استكشافه.

خامسا - تنفيذ استراتيجية السلطة في مجال إدارة البيانات

١٢ - في ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٨، قدمت الأمانة عرضاً عن حالة وتوقعات قاعدة البيانات، أتبعته بعرض مباشر لمدى قابلية قاعدة البيانات للتشغيل. ولاحظت اللجنة مع التقدير أن قاعدة البيانات من المقرر أن تدخل حيز التشغيل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وأثنت على الأمانة للعمل الذي أنجزته في ذلك الصدد، وشجعتها على مواصلة عملها الجاري وإضافة مزيد من الوظائف، من قبيل بعض الإجراءات الاعتيادية الموحدة في مجالي التحليل المكاني ورسم الخرائط للمساعدة في اتخاذ قرارات مستنيرة. واعتبرت اللجنة أن تنفيذ استراتيجية السلطة المتعلقة بإدارة البيانات تنفيذاً كاملاً من شأنه أن ييسر عمل السلطة والمتعاقدين وسائر المستخدمين. وأشار إلى أن قدرات قاعدة البيانات يمكن توسيع نطاقها باستحداث روابط بين قاعدة بيانات السلطة وقواعد البيانات الأخرى.

سادسا - مسائل أخرى

١٣ - في يومي ٤ و ١١ تموز/يوليه، نظرت اللجنة في تقييمات الأثر البيئي وخطط الرصد المرتبطة بها، المقدّمة من كل من المعهد الألماني الاتحادي للعلوم الجيولوجية والموارد الطبيعية وشركة Global Sea Mineral Resources، على التوالي، لغرض اختبار عناصر التعدين. وأحاطت اللجنة علماً بالتقدم الذي أحرزته الأمانة في عملية الاستعراض، التي من المتوقع أن تكتمل بحلول نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وفي ضوء هذا الاستعراض، أعربت اللجنة عن ارتياحها لكون المتعاقدين يأخذون بتوصياتها كما ترد في الوثيقة ISBA/19/LTC/8. واتفقت اللجنة على أن يواصل فريق عامل عملية الاستعراض ما بين الدورات لحالة اكتمال تلك التقييمات والخطط ودقتها وموثوقيتها الإحصائية، وأن يبلغ الفريق الأمين العام بتعليقاته عليها في أقرب وقت ممكن. واتفقت اللجنة أيضاً على إنشاء فريق عامل آخر للنظر في هذه العملية لكي يتسنى لها استعراض مقترح إجراء تقييم للأثر البيئي لاختبار التعدين أو اختبار عناصر التعدين في المستقبل.

١٤ - وفي ١٠ تموز/يوليه، أحاطت اللجنة علماً بتقرير قدمه الفريق العامل القانوني بشأن المسؤولية عن الأضرار البيئية وقررت أن تنظر في التقرير وتتخذ إجراءات لاحقة بشأنه في دورتها المقبلة، في آذار/مارس ٢٠١٩.

١٥ - وخلال هذه الدورة، أنشأت اللجنة فريقاً عاملاً للتحرّي عن إمكانية وضع نهج منظم لتيسير قيام الأمانة بإدارة شؤون إعادة القطاعات المشمولة بعقود استكشاف الكبريتيدات المتعددة الفلزات وقشور المنغنيزي الحديدي الغنية بالكوبالت. ويتوقع الفريق العامل أن يتسنى له إبلاغ اللجنة بنتائج تحرّيه في دورتها لشهر آذار/مارس ٢٠١٩.